

## بيان وفد ليبيا

### (الاستخدامات السلمية للطاقة النووية)

السيد الرئيس،

تؤمن بلادي بأن المعاهدة ليست مجرد أداة لمنع الانتشار، بل هي عقد دولي يضمن حق الشعوب في التقدم العلمي. لذا، نركز في مداخلتنا اليوم على الركن الثالث للمعاهدة، وهو الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيد الرئيس، نود التأكيد على النقاط التالية:

#### 1. الحق السيادي غير المشروط

تؤكد ليبيا أن نص المادة الرابعة من المعاهدة واضح ولا يقبل التأويل؛ فمن حق الدول الأطراف التي أوفت بالتزاماتها تطوير أبحاثها وبرامجها النووية للأغراض

السلمية. إن أي محاولة لفرض قيود إضافية أو تفسيرات ضيقة لهذا الحق تحت ذريعة "مخاوف الانتشار" تعد إخلالاً بالتوازن الجوهرى للمعاهدة.

## 2. التنمية المستدامة والأهداف الوطنية

بالنسبة لدولة مثل ليبيا، تمثل التقنيات النووية السلمية ركيزة أساسية في خطط التنمية الوطنية. نحن نتطلع إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالات حيوية تشمل:

• الطب النووي: لتطوير قدراتنا في تشخيص وعلاج الأمراض السرطانية.

• إدارة الموارد المائية: استخدام التقنيات النظائرية لإدارة المياه الجوفية، وهو أمر حيوي لأمننا المائي.

• الزراعة والأمن الغذائي: لتحسين المحاصيل ومكافحة الآفات.

### 3. دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)

نثمن عالياً دور الوكالة في تقديم الدعم التقني، وندعو الدول المتقدمة إلى زيادة مساهماتها في "صندوق التعاون التقني" لضمان وصول التكنولوجيا إلى الدول النامية بشكل مستدام ومنتظم، وبعيداً عن التسييس أو الضغوط السياسية.

### 4. إزالة العوائق الفنية والتجارية

يعرب وفد بلادي عن قلقه من استمرار فرض قيود تعسفية على تصدير المعدات والمواد النووية ذات الاستخدام السلمي للدول النامية. إننا ندعو إلى مراجعة شاملة لسياسات مراقبة الصادرات لضمان أنها لا تعيق التنمية الاقتصادية والتقنية للدول الملتزمة بالمعاهدة.

ختاماً السيد الرئيس،

إن ليبيا التي قدمت نموذجاً يحتذى به في الامتثال الطوعي، تتوقع من المجتمع الدولي والشركاء التقنيين تعاوناً أكبر يترجم نصوص المعاهدة إلى مشاريع ملموسة تخدم رفاهية المواطن الليبي. إن نجاح نظام عدم الانتشار يعتمد بشكل مباشر على شعور الدول غير النووية بأنها تجني ثمار انضمامها لهذه المعاهدة من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي.